المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP
المجلد الثالث- العدد الأول
مارس 2017
ISSN: 2518-5780

المتغيرات السكانية للمستقرات الريفية في قضاء شط العرب في محافظة البصرة – جمهورية العراق

عباس عبد الحسن كاظم العيداني1
لمى غازي عوفي التميمي2
1قسم الجغرافية- كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة البصرة – البصرة- العراق.
2مديرية تربية محافظة البصرة – البصرة – العراق.

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى تحليل النمو السكاني في مستقرات ريف قضاء شط العرب في محافظة البصرة إذ تواجه منطقة الدراسة زيادة في أعداد السكان ناتجة عن بيع الأراضي الزراعية وتحويلها إلى وحدات سكنية جديدة إذ كان عدد السكان في ريف القضاء لسنة 1987هو (16871) نسمة بسبب ظروف الحرب العراقية – الإيرانية ثم ارتفع سنة 2009 إلى (88593) نسمة ، وسيصل عدد السكان سنة 2014 إلى (114072) نسمة بحسب معادلة الإسقاطات السكانية ، كما لعبت الهجرة الوافدة إلى منطقة الدراسة بعد سنة 2003 دورا في زيادة أعداد سكانها وهذا يهدد الانتاج الزراعي وتناقص المساحات المزروعة.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات السكانية – النمو السكاني- المستقرات الريفية- الحراك السكني – الهجرة.

Abstract: These Studies have Contributed in the population growth analysis in stabilities countryside the Shatt Al- Arab in Basra Asti Faced the study area increased in population resulting From the sale of agricultural land and turn into new housing The population , They were in country side of distinct for the year 1987 is (16871) people(person) because of Iran-Iraq War and then the conditions of the year 2009 rose to (88593) people, and will reach the population in 2014 to (114073) people , according to demographic equation stabilities population as immigration plugged to the study area after the year 2003 role in the increase in the number of its population and this threatens agricultural production and decreasing acreage.

Keywords: Demographic variables – population growth-rural-residential mobility Genesis – migration.

1. المقدمة:

تشير المصادر التاريخية والدلائل الأثرية إلى أن بداية الاستقرار البشري وبروز المستقرات الريفية ظهرت في مستقرة زراعية سميت (جرمو) في القسم الشمالي من العراق في محافظة كركوك سنة (6500) ق م [1]، وبعد مدة زمنية ظهرت العديد من المستقرات الزراعية في السهل الرسوبي لاسيما على ضفاف الأنهار والمتمثلة بنهري دجلة والفرات وشط العرب وروافدهم المتفرعة. وهذا ما يفسر أن أقدم الحضارات الإنسانية نشأت على ضفاف الأنهار مثل حضارة وادي الرافدين ومنطقة الدراسة من ضمنها.

كما وأشار العديد من الباحثين بأن التجمعات العمرانية الحالية ماهي إلا جزء من حصيلة تاريخية ضخمة عاشتها البشرية في مراحل تاريخية امتدت لآلاف السنين، إذا كان الإنسان في كل مرحلة يقوم بإصلاح مسكنة ومستقراته الموروثة عن المرحلة التي سبقتها [2]، إذ أشارت دراسات ذات صلة على أن الإنسان الأول كان في بادئ الأمر في ترحال وتنقل دائم بحثاً عن الماء والمأكل أو سعياً وراء الراحة والأمان ومن ثَمَّ بدأ يستقر من خلال بناء مسكن له على أن الإنسان

بعادته ما يكون اجتماعياً، لذلك شيد العديد من المساكن الصغيرة والمتقاربة التي كونت المصطلح الذي يطلق عليه في الوقت الحاضر بـ(المستقرة) إذ تعد المستقرة المظهر الأساس لتواجد السكان وتجمعه في مكان معين هذا من جانب.

أما الجانب الأخر يعد وجودها احد المظاهر الحضارية لتطور الحياة البشرية حيث تدرج هذا المظهر (الثورة الأولى للإنسان) من خلال تربيته للحيوان وممارسته لمختلف النشاطات الزراعية فضلاً عن ممارسته لحرف مختلفة بسيطة (الصيد، الرعي، والأعمال اليدوية المختلفة)، كما تعلموا بناء المساكن القديمة من الطين أو الحجارة، كما استطاع الانسان من تشييد أول المستقرات التي عرفها التاريخ كضرورة اقتضتها ظروف الحياة المستقرة والمرتبطة بالأرض والزراعة، كما دفعته الزيادة في عدد السكان وشدة الحاجة إلى الاستقرار إلى جانب زراعة الأرض إلى وضع اللبنات الأولى للصرح العمراني [3].

لذا فإن دراسة ريف قضاء شط العرب تضمنت البحث في جانب نمو السكان ودراسة الحراك السكني بمتغيراته (متغير السكان الأصليين ومتغير الرغبة في تغير السكن) وصولا إلى التعرف على الدوافع التي أدت إلى بيع الأراضي الزراعية وتحويلها إلى وحدات سكنية فضلاً عن الانشطار العائلي ورغبة المتزوجين الجدد للسكن في مسكن مستقل.

مشكلة البحث

يمكن صياغة مشكلة البحث بمجموعة من الأسئلة:

1- هل للزحف العمراني الحضري تأثير في تفتيت وبيع الأراضي الزراعية وبالتالي تقلص المساحة المزروعة.؟
2- هل ساهمت الهجرة في زيادة اعداد السكان في منطقة الدراسة.؟

فرضية البحث

حددت فرضية البحث بما يلي:

1- تشهد المناطق الريفية في قضاء شط العرب حركة عمرانية واسعة وتوسع سكني على حساب الأراضي الزراعية.؟

هدف البحث

يهدف البحث إلى:

1. دراسة النمو السكاني للمستقرات الريفية في قضاء شط العرب والتعرف على التطور السكاني للمستقرات الريفية.
2. دراسة العوامل التي أدت إلى تفتيت الأراضي الزراعية وتحويلها إلى وحدات سكنية.
3. الكشف عن أسباب ودوافع الحراك السكني داخل المستقرات الريفية.

2. منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي والتحليلي القائم على جمع البيانات من مصادرها الحقيقية من خلال الدراسة الميدانية المباشرة وتوزيع استمارة الاستبيان على الوحدات السكنية للمستقرات الريفية البالغة (39) مستقرة ريفية بواقع (10%) من مجموع الوحدات السكنية وبلغ عددها (1144) استمارة، فضلاً عن جمع البيانات من الدوائر الحكومية كالجهاز المركزي للإحصاء في جمهورية العراق (تعداد 1977، 1987، 1997) و(نتائج الحصر السكاني 2009).

تحديد منطقة الدراسة:

الحدود المكانية: تحدد منطقة الدراسة في القسم الشرقي من محافظة البصرة بين دائرتي عرض (30,25°-31°) شمالا وقوس طول (47,30- 48,30°) شرقا، وتمثل الحدود الدولية مع إيران ويقع على الضفة الشرقية لنهر شط العرب الذي هو ناتج عن التقاء نهري دجلة والفرات ويمتد شط العرب من قضاء القرنة إلى الحدود العراقية الايرانية، ومن الشمال

يحدها قضاء القرنة، ومن الجنوب قضاء ابي الخصيب، خريطة (1) تبلغ مساحة ريف القضاء (1758.8) كم^2 باستثناء المراكز الحضرية توزعت هذه المساحة على (39) مستقرة ريفية منها (18) مستقرة ضمن حدود ريف مركز قضاء شط العرب بلغ مجموع مساحتها (1434.1) كم^2، و(21) مستقرة ضمن ناحية النشوة بمساحة مقدارها (324.7) كم^2.

أما حدود الدراسة زمانيا: فقد تمثلت منذ سنة (1977) حتى مدة الدراسة الحالية المتمثلة بالتعدادات السكانية الرسمية للسنوات (1997-1987-1977) وبيانات الحصر السكاني لسنة (2009) والاسقاطات السكانية لسنة (2014).

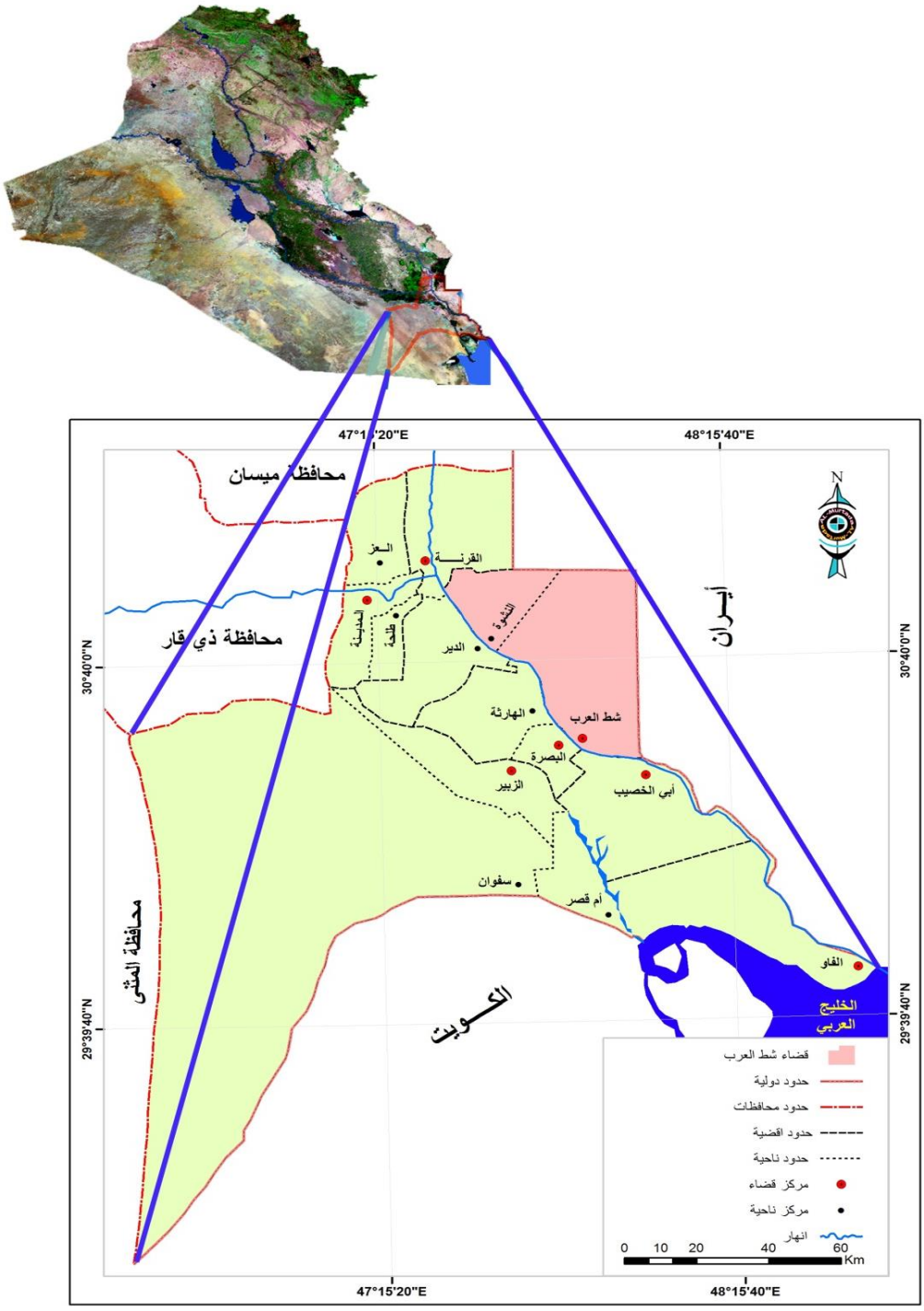

خريطة (1) :موقع قضاء شط العرب من محافظة البصرة في جمهورية العراق

المصدر: مرئية فضائية للعراق من القمر (Land Sat 5) لسنة 2004. 1 الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الادارية، مقياس (1500000) لسنة 1997، بغداد 2.

1- النمو السكاني:

يعد نمو السكان من الموضوعات المهمة التي تتضمنها الدراسات السكانية، إذ يتصف المجتمع السكاني بطبيعة ديناميكية بسبب التزايد أو التناقص العددي للسكان إذ يرتبط نمو السكان بالزيادة الطبيعية؛ وهي الفرق بين المواليد والوفيات دون الهجرة والتي تشكل العامل الأساس في نمو السكان [4]. إذ يتحدد أثرها في التزايد أو التناقص بعدد السكان بحسب اتجاهات الهجرة فالهجرة الوافدة تمثل عامل تزايد بينما الهجرة المغادرة عامل تناقص[5]، ولغرض دراسة حجم ونمو السكان لأي دولة أو منطقة لابد من اتباع خطوة أساسية وهي عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي فضلاً عن دراسة آثاره الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، إذ يحدد مفهوم حجم السكان بعدد الأفراد الذين يتواجدون في منطقة محددة ووقت معين دون مراعاة لمستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [6].

ويعد قضاء شط العرب من الأقضية الرئيسة السبعة ويقع في الجزء الشرقي من محافظة البصرة ويشمل ذلك العديد من المستقرات الريفية باستثناء ناحية (عتبة) الملغاة [7] (الشمشومية، الطويلة، الدعيجي، كوت سوادي، جزيرة العجراوية الشمالية، البوارين، شهلة الاغواث) ولغرض بيان تطور السكان ونموهم في ريف قضاء شط العرب اعتمدت الدراسة على الإحصاءات الرسمية اعتبارا من تعداد (1977) إلى تقديرات السكان لسنة (2014).

ويشير جدول (1) وشكل (1) إلى التطور العددي لسكان ريف قضاء شط العرب ومعدلات نموهم السنوية إذ بلغ عدد السكان بحسب تعداد (1977) نحو (46012) نسمة ثم انخفض إلى (16871) نسمة بحسب تعداد (1987) أي إن القضاء سجل نمواً سالباً بلغ (-9.5%) وبذلك يكون أقل من معدل نمو سكان الريف في المحافظة البالغة (1.5%) ويعود سبب هذا التناقص بعدد سكان الريف في سنة (1987) إلى ظروف الحرب العراقية – الإيرانية مدة الثمانينات وما أسفرت عنه من هجرة السكان إلى مدن الفرات الأوسط بالأخص بابل وكربلاء والنجف [8] والمحافظات الاخرى، إذ أصبح القضاء منطقة للعمليات العسكرية، وبالتالي يعد هذا المعدل اقل من معدل النمو العام في المحافظة البالغ (-1.4%) واقل من النمو السنوي لسكان الحضر البالغ (- 7.8%).

جدول (1): معدل النمو للسكان في ريف قضاء شط العرب للمدة 1977- 2014.

سنة التعداد	البيئة	عدد السكان		التغير المطلق*	معدل النمو للقضاء	معدل النمو للمحافظة	
		التعداد الأول	التعداد الثاني			ريف	سنة
1987-1977	الريف	46021	16871	29150-	9.5-	1.5	1.4-
	الحضر	17840	7904	9936-	7.8-		
1997-1987	الريف	16871	54775	37904	12.5	2.3	5.9
	الحضر	7904	64481	56577	23.4		
2009-1997	الريف	54775	88593	33818	4.5	3.4	1.7
	الحضر	64481	110836	46355	4.1		
2014-2009	الريف	88593	114072	25479	2.1	3.2	7.5
	الحضر	110836	127276	16440	5.2		
**2014-1977	الريف	46021	114072	68051	2.5	2.6	2.7
	الحضر	17840	127276	109436	5.5		

* التغير المطلق = التعداد الثاني – التعداد الأول

** الاسقاطات السكانية لسنة 2014.

تم حساب الإسقاطات السكانية وفق المعادلة الاتية [9]: الاسقاطات السكانية = $\frac{\text{معدل النمو السنوي} \times \text{عدد السكان سنة التعداد}}{100}$

تم احتساب معدل النمو السكاني باستخدام المعادلة التالية: $r = \left(\sqrt{\frac{p_1}{p_0}} - 1 \right) \times 100$

إذ إنّ: r معدل النمو السكاني، p_1 عدد السكان في التعداد الثاني، p_0 عدد السكان في التعداد الأول [11].

شكل (1): معدلات النمو السكاني في قضاء شط العرب والمحافظة والعراق للمدة (1977-2014).

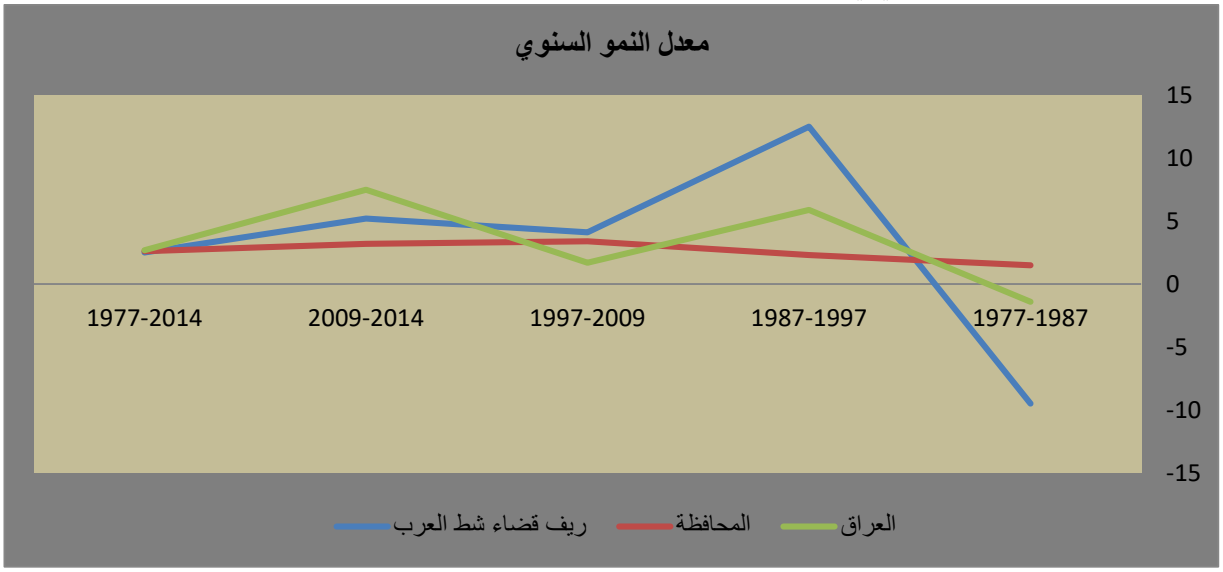

أما في تعداد (1997) فقد ارتفع عدد سكان الريف في القضاء إلى (54775) نسمة أي بزيادة مطلقة مقدارها (37904) نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.5%) مقارنة مع تعداد (1987) وهي نسبة تفوق معدلات النمو في ريف المحافظة والمعدل السنوي العام البالغة (2.3%،5.9%) على التوالي ويعزى هذا الارتفاع بعدد سكان الريف على الرغم من ظروف الحصار الاقتصادي مدة التسعينيات ووضع البلد المتدهور إلى عودة المهجرين من جراء الحرب إلى مساكنهم سنة (1988) واستقرار الاوضاع الأمنية للقضاء، فضلاً عن الزيادة الطبيعية في المناطق الريفية أسوة بالمناطق الحضرية إذ أن السكان الريفيين يرغبون بزيادة أفراد العائلة لمساعدتهم في كافة الاعمال التي تخص الزراعة في الأراضي الزراعية التي يعملون بها أو التي يملكونها نظرا لأهمية الزراعة مدة الحصار آنذاك وبالتالي دفع ذلك الكثير من السكان التوجه نحو الزراعة ضمن مستقراتهم الريفية وكما هو معروف إن العديد من الفلاحين يملكون أراضي زراعية بغض النظر عن طبيعة ملكيتها وبالتالي ساهم هذا الأمر في انتشار الزراعة في مستقرات ريف قضاء شط العرب، لسد الحاجة المحلية من الخضروات والحبوب (الحنطة والشعير) ولذلك سجل القضاء نمو سنوي مرتفع مقارنة مع ريف المحافظة والمعدل السنوي العام.

أما بالنسبة للحصر السكاني سنة (2009) فقد سجل عدد سكان الريف لقضاء شط العرب (88593) نسمة بزيادة عددية مطلقة بلغت (33818) بمعدل نمو سنوي بلغ (4.1%) وبذلك يكون أعلى من معدل النمو السنوي لريف المحافظة البالغ (3.4%) ويفوق معدل النمو في السنة البالغ (1.7%). يأتي هذا الارتفاع استجابة لمجموعة من العوامل منها حالة الاستقرار التي عاشها البلد والتحسن النسبي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمعظم سكان ريف القضاء.

وخلال مدة الاسقاطات السكانية سنة (2014) سجل عدد سكان الريف (114072) نسمة بزيادة مطلقة بلغت (25479) نسمة بمعدل نموي سنوي (5.2%) وهذه النسبة تفوق معدل نمو ريف المحافظة البالغة (3.2%) الانها اقل من

المعدل السنوي العام البالغة (7.5%) وتعود هذه الزيادة بعدد سكان الريف خلال هذه المدة إلى التحسن النسبي للمستوى الاقتصادي للسكان كما أوضحنا مما دفع عدد كبير من المواطنين إلى شراء أراضي زراعية في قضاء شط العرب وتحويلها إلى وحدات سكنية حيث جذب القضاء اعداد كبيرة من المهاجرين الراغبين في الحصول على أماكن للسكن وبهذا اضيف إلى القضاء وحدات سكنية جديدة على حساب الأراضي الزراعية ساهمت في الزيادة السكانية كما في مستقرات (نهر حسن، الصالحية، الكباسي) في ريف المركز، ومستقرات (النشوة، المفاتي، ابو غرب) في ريف النشوة وغيرها من المستقرات الريفية.

ويتضح مما سبق ذكره أن ريف قضاء شط العرب شهد زيادة سكانية مطلقة خلال المدة (1977-2014) بلغت (68051) نسمة بمعدل نمو سنوي بلغ (2.5%) مع تذبذب في معدلات النمو ما بين ارتفاع وانخفاض مقارنة مع معدلات النمو في المحافظة ومعدل الريف العام. كما أن هذه الزيادة قد ولدت ضغطا كبيرا على الخدمات واستعمالات الأرض ولاسيما الاستعمال السكني وبالتالي يكون التوسع على حساب الأراضي الزراعية من اجل استيعاب هذه الزيادة السكانية لريف القضاء.

2- الحراك السكني:

إنَّ التغير الحاصل بعد إحداث 2003 والانفتاح الذي شمل كل نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتحسن في ظروف العمل للسكان أعطى حافزا للأفراد لاسيما ارتفاع معدلات دخولهم الشهرية إلى البحث عن أماكن أخرى للعمل بعيدا عن الأهل نظرا للعديد من الأسباب يأتي في مقدمتها حجم العائلة الكبير والمشكلات الناجمة عن صغر الوحدات السكنية ولاسيما في المستقرات الريفية أو حتى مدينة شط العرب وبالتالي كان هذا العامل مشجع في بروز حالات الانتقال السكني من المستقرات الريفية باتجاه مركز المدينة للقرب من أماكن العمل، أو لتحسن مستواهم المعاشي بغية البحث عن مستوى معيشي واجتماعي افضل، ولكن نظرا للصخب والضوضاء الذي يعاني منه مركز قضاء شط العرب ومدينة النشوة والبصرة شجع هذا العامل العديد من الأفراد للبحث عن أماكن أخرى غير المدن وبالتالي ظهرت هجرة معاكسة سواء أكانت من مدينة شط العرب أم من مدن أخرى باتجاه المستقرات الريفية للتخلص من الضوضاء والتلوث الناجم عن حركة السيارات اليومية والتداخل بين استعمالات الأرض التجارية والصناعية والسكنية وهذا ما يفسر تشظي (تفتيت) الحيازات الزراعية ضمن مستقرات منطقة الدراسة هذا من جانب، ولانخفاض اسعار الأراضي الزراعية وخاصة أراضي (الاوقاف) من جانب اخر كان هذا العامل مشجع على الحركة باتجاه المستقرات الريفية.

ومن دوافع الحراك السكني تغير المهنة لأفراد الأسرة ولاسيما تغير الوظيفة الزراعية إلى الوظائف الأخرى اسهم ذلك في زيادة الحراك السكني بين المستقرات الريفية ومراكز العمل الجديدة لزياده دخل الأفراد، ومَنْ ثَمَّ عدم الرضا عن الوحدات السكنية القديمة والرغبة في تغييرها والانتقال إلى طبقة اجتماعية مناسبة في المجتمع. إذن الحراك بين المستقرات الريفية ظاهرة مستمرة طالما أن هناك تغيرات اقتصادية ففي ظروف التحسن الاقتصادي والتطور التقني لاسيما في قطاع البناء إذ يتطلع الأفراد إلى تحسين ظروف سكنهم بالانتقال إلى أماكن أخرى احدث من تلك التي يشغلونها، وفي مناطق تتوفر فيها خدمات بصورة افضل من خدمات مناطقهم التي يتركونها. وبينما يتطلع اخرون إلى الوحدات التي يتركها هؤلاء سواء أكان عن طريق التملك أم الاستئجار وهناك العديد من المتغيرات لدراسة واقع حال الحراك السكني في قضاء شط العرب هي:

أ- متغير السكان الأصليين

يشير جدول (2) إلى التباين السكاني في مستقرات ريف مركز قضاء شط العرب فبعض منها يحتفظ بنسب مرتفعة من سكانه الأصليين كما في مستقرات (مزارع كتيبان ،الجزيرة الرابعة، كوت الكوام) لتشكل النسب (100%، 86%،82.1%) على التوالي أي أن (71.7%) من أفراد العينة هم من السكان الأصليين ويعود السبب في ذلك إلى كونها من المستقرات التي لازالت تحتفظ بالعادات والتقاليد لذلك يفضل السكان البقاء في مناطقهم الأصلية بدلا من الانتقال إلى مستقرات أخرى، فضلاً عن توفر مساحات من الأراضي للعوائل الجديدة.

أما بالنسبة لريف ناحية النشوة فقد استحوذت مستقرات (مزارع المياح، علي نور المفاتي) بأعلى النسب (100%، 90.5%، 90 %) على التوالي هم من السكان الأصليين وسجلوا نسبة (74%) ويعود ذلك إلى ملكية الأرض ولاسيما أن اغلبها أراضي ملك تعود لسكان الناحية مما يشجع السكان على البقاء في أرضهم وعدم تركها والانتقال إلى مناطق أخرى فضلاً عن ممارسة الزراعة مما يشجع الأفراد على البقاء في أراضيهم. وفيما يخص السكان المهاجرين لريف مركز القضاء فقد سجلوا نسبة (28.3%) وقد استحوذت (البيبان، الجزيرة الأولى، نهر حسن) بأعلى نسبة (50%، 44.4%، 41.4%) ويعود هذا إلى توفر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فضلاً عن رخصها وقربها من المراكز الحضرية وسجلت (الصالحية، الجزيرة الثانية، الجزيرة الرابعة) أدنى نسبة (25%، 21%، 14%) على التوالي.

جدول (2): نسبة السكان الأصليين إلى السكان المهاجرين في مستقرات ريف قضاء شط العرب لسنة 2014.

هل أنت من سكان المستقرات الريفية الأصليين							
مستقرات ريف مركز القضاء	نعم %	لا %	حجم العينة	مستقرات ريف ناحية النشوة	نعم %	لا %	حجم العينة
كوت الكوام	82.1	17.9	28	البومشيح	66.7	33.3	33
كوت الجوع	67.9	32.1	56	طلاع ابو غرب	71.4	28.6	14
الصالحية	75	25	4	اللافية	66.7	33.3	9
البيبان	50	50	4	ابو غرب	76	24	25
نهر حسن	58.6	41.4	70	المفاتي	90	10	30
الكباسي الكبير	58.7	41.3	46	الدرجه والشهبان	87.5	12.5	24
الجزيرة الأولى	55.6	44.4	18	النشوة	83.3	16.7	6
الجزيرة الثانية	79	21	124	البيجية	60	40	5
الجزيرة الثالثة	58.5	41.5	41	الحوافظ وابو دفلة	56.7	43.3	60
الجزيرة الرابعة	86	14	136	مزارع الحوافظ	62.5	37.5	8
الكباسي الصغير	67.6	32.4	74	البوبصيري	81.2	18.8	11
مزارع باب زيد	66.7	33.3	3	الراضية والخليلية	78.8	21.2	33
الحوطة	67.1	32.9	82	مزارع البوبصيري	62.5	37.5	8
باب جليع	70.4	29.6	27	مزارع المياح	100	-	2
مزارع كتيبان	100	-	1	كوت النزال	76.2	23.8	6
كتيبان	76.2	23.8	21	علي نور	90.5	9.5	21
الزريجي	74.2	25.8	89	الحوية والجلبية	100	-	1
الكريميه-الزريجي	58.3	41.7	12	الشاملي	100	-	1

-	-	-	الشيبازية				
9	22.2	77.8	الدوة والعبودة				
2	-	100	السويب				
308	26	74	المعدل	836	28.3	71.7	المعدل

أما المستقرات الريفية التي ارتفعت فيها نسبة السكان المهاجرين بالنسبة لريف ناحية النشوة فكانت أعلاها في مستقرات (الحوافظ وابو دفلة، البيجية، مزارع البوبصيري) سجلت نسبة (43.3%، 40%، 37.5%) بسبب عامل القرب من مكان العمل ولتجنبهم التقليل من طول رحلة العمل اليومية فضلاً عن توفر القطع السكنية والتي تمثلت بالتجاوز على الأراضي المملوكة للدولة. وسجلت أدنى نسبة في مستقرات (المفاتي، علي نور، الراضية والخليلية) بنسبة (10%،9.5%،21.2%) على التوالي، إذ سجل السكان المهاجرين إلى ريف النشوة نسبة (26%) من مجموع الأفراد المشمولين بالعينة.

وفي ضوء ما تقدم ذكره؛ تبين أن غالبية سكان قضاء شط العرب هم من سكانه الأصليين ومحل ولادتهم في القضاء ويفضلون مكان استقرارهم الأول مما يدل على أن المستقرات الريفية الأولية تم اختيارها وفق ما يوفر متطلبات البيئة الطبيعية والاجتماعية. إلا أن النسبة القليلة ولادتهم تقع في مناطق خارج القضاء لاسيما من اقضية محافظة البصرة وأن عامل التحسن في الوضع الاقتصادي ساهم في ظهور حالة الحراك السكني داخل المستقرات الريفية للقضاء.

ب – متغير الرغبة في تغيير السكن:

تختلف خصائص السكن (الملكية، المساحة، عدد الطوابق) فضلاً عن اختلاف في خصائص السكان الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية وتغيراتهم في السلم الاجتماعي، ساهمت جملة من المتغيرات وراء الحراك السكني من مسكن إلى آخر ؛ فهي إما أن تكون بسبب الزيادة في حجم الأسرة، أو تغير الحالة الاجتماعية، أو للقرب من الأهل والأصدقاء، أو عدم الانسجام مع الجيران، أو بناء أو شراء مسكن جديد، أو اخلاء المسكن عند طلب المالك بذلك أو نتيجة للحروب أو فقدان الامن.

وارتباطا بما ذكر سابقا حول رغبة الساكنين في ريف مركز قضاء شط العرب بتغير مكان سكنهم أوضحت الدراسة الميدانية ارتفاع نسبة الساكنين الذين يرغبون في البقاء في نفس مناطقهم بنسبة (73.3%) جدول (3) في ريف مركز قضاء شط العرب وسجلت أعلاها في مستقرات (كوت الكوام، كوت الجوع، الحوطة) بنسبة (89.2%، 84%، 79.3%) على التوالي من الأفراد المشمولين بالعينة ولعل من اهم الاسباب هو تمسك هذه العوائل بمنطقة سكنهم، إذ أن عوائل هذه المستقرات لها علاقات اجتماعية تربطهم مع بعض فلا يرغبون بالانتقال إلى مكان آخر.

في حين سجلت أدنى النسب في مستقرات (الجزيرة الأولى، كتيبان، البيبان) بنسبة (66.7%، 57.1%، 50%) السبب في ذلك يعود إلى ملائمة هذه المستقرات لسكانها من ناحية مساحة الوحدة السكنية، فضلاً عن توفر المساحات الكافية للتوسع في المستقبل في حالة انشطار العوائل وبناء وحدات سكنية جديدة. في حين شكلت النسب المتبقية هم الساكنين في ريف قضاء شط العرب والراغبين بالانتقال من مساكنهم إلى مناطق أخرى نسبة (26.7%) سجلت أعلاها في مستقرات (مزارع كتيبان، البيبان، كتيبان) بنسبة (100%، 50%، 42.9%) ويعود ذلك إلى جملة من الاسباب يأتي في مقدمتها عدم توفر الخدمات في مستقراتهم الريفية.

جدول (3)الراغبين بالهجرة ودوافعهم في مستقرات ريف مركز قضاء شط العرب بحسب العينة لسنة 2014.

هل ترغب بالهجرة						
مستقرات ريف مركز القضاء	نعم %	لا %	حجم العينة	دوافع الهجرة %		
				عدم توفر خدمات	العمل	مشكلات اجتماعية
كوت الكوام	10.7	89.3	28	66.7	33.3	-
كوت الجوع	16	84	56	55.6	33.3	11.1
الصالحية	25	75	4	100	-	-
البيبان	50	50	4	50	-	50
نهر حسن	25.7	74.3	70	61.1	27.8	11.1
الكباسي الكبير	30.4	69.6	46	64.3	21.4	14.3
الجزيرة الأولى	33.3	66.7	18	50	33.3	16.7
الجزيرة الثانية	23.4	76.6	124	79.3	13.8	6.9
الجزيرة الثالثة	29.3	70.7	41	58.3	25	16.7
الجزيرة الرابعة	33	67	136	77.8	13.3	8.9
الكباسي الصغير	27	73	74	60	25	15
مزارع باب زيد	33.3	66.7	3	-	-	100
الحوطة	20.7	79.3	82	58.8	23.6	17.6
باب جليع	33.3	66.7	27	44.4	22.3	33.3
مزارع كتيبان	100	-	1	100	-	-
كتيبان	42.9	57.1	21	66.7	22.2	11.1
الزريجي	24.7	75.3	89	59.1	31.8	9.1
الكريمية وأراضي الزريجي	41.7	58.3	12	60	20	20
المعدل	26.7	73.3	836	65.5	21.5	13

تبين من خلال الدراسة الميدانية أن (223) شخصاً من الأفراد المشمولين بالعينة في ريف مركز القضاء قد سجلوا رغبتهم بالانتقال إلى مناطق أخرى وسجلت نسبتهم (26.7%) ويرجع ذلك للعديد من الاسباب تمثلت في مقدمتها عدم وجود خدمات سواء أكانت تعليمية أم صحية في مستقراتهم وكانت اجابة الأفراد لهذا الدافع (146) شخصاً سجلوا نسبة (65.5%) لذلك يرغب هؤلاء الأشخاص في التقرب إلى أماكن تتوفر فيها خدمات افضل من مستقراتهم، وهناك عامل اخر كان وراء رغبة السكان بالانتقال من مناطقهم تمثل بالعمل وخاصة مشكلة البطالة إذ اجاب (48) شخصاً بنسبة (21.5%) يرجعون اسباب انتقالهم إلى مناطق أخرى إلى مشكلة البطالة لذلك يرغب الكثير من السكان بالبحث عن مناطق تقربهم من المناطق التجارية والرغبة في البحث عن فرص عمل في مناطق أخرى هذا من جانب ، ومن جانب اخر هناك عامل اخر كان وراء انتقال السكان من اماكنهم متمثلاً بزيادة المشكلات الاجتماعية مع زيادة عدد الاسر ضمن

الوحدة السكنية إذ كانت اجابة الأفراد (29) شخصاً من عينة الدراسة سجلوا نسبة (13%) فضلاً عن ذلك يعد العامل الاقتصادي والمتمثل بارتفاع المستوى المعاشي الناجم عن التحسن النسبي في المستوى الاقتصادي لبعض فئات السكان عاملاً مهماً في تغيير السكن والانتقال إلى مناطق أخرى وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية أن غالبية السكان قد انتقلوا من محل سكناهم بمجرد ارتفاع مستواهم الاقتصادي.

أما فيما يخص مستقرات ريف ناحية النشوة فيشير جدول (4) أن نسبة الراغبين في البقاء في مساكنهم بلغ عددهم (201) سجلوا نسبة (65.6%) سجلت أعلاها في مستقرات (مزارع المياح، النشوة، ابوغرب) لتشكل النسب (100%، 83.3%، 76%) على التوالي ويعود ذلك إلى أن هذه المستقرات لازالت تمارس الزراعة وهذا العامل كان مشجعا للبقاء في ارضهم وعدم انتقالهم إلى مناطق أخرى إلى حد سواء أكان داخل القضاء بمعنى أن الحراك السكني كان بين المستقرات الريفية أم خارج حدوده، وسجلت أدنى النسب في مستقرات (اللافية، السويب، مزارع البوبصيري) سجلت نسبة (55.6%، 50%، 25%) يعود ذلك إلى نفس الاسباب المذكورة أعلاه وهي ممارسة النشاط الزراعي مما يجعل السكان اكثر ارتباطاً بمناطق سكنهم الأصلية.

جدول (4): الراغبين بالهجرة ودوافعهم في مستقرات ريف ناحية النشوة بحسب العينة لسنة 2014.

هل ترغب بالهجرة						
مستقرات ريف ناحية النشوة	نعم %	لا %	حجم العينة	دوافع الهجرة %		
				عدم توفر خدمات	العمل	مشكلات اجتماعية
البومشيح	39.3	60.7	33	53.9	30.7	15.4
طلاع ابو غرب	28.6	71.4	14	75	25	-
اللافية	44.4	55.6	9	50	50	-
ابو غرب	24	76	25	50	33.3	16.7
المفاتي	26.6	73.4	30	50	37.5	12.5
الدرجة والشهبان	20.8	79.2	24	75	-	25
النشوة	16.7	83.3	6	-	100	-
البيجية	40	60	5	100	-	-
الحوافظ وابو دفلة	38.3	61.7	60	65.2	21.8	13
مزارع الحوافظ	37.5	62.5	8	66.6	33.4	-
البوبصيري	27.3	72.7	11	33.3	-	66.7
الراضية والخليلية	42.4	57.6	33	64.3	21.4	14.3
مزارع البوبصيري	75	25	8	66.7	16.6	16.7
مزارع المياح	-	100	2	-	-	-
كوت النزال	33.3	66.7	6	50	50	-
علي نور	42.9	57.1	21	33.4	44.4	22.2
الحوية والجلبية	-	100	1	-	-	-
الشاملي	100	-	1	100	-	-

الشيبازية	-	-	-	-	-	-
الدوة والعبودة	33.4	66.6	9	66.7	-	33.3
السويب	50	50	2	100	-	-
المعدل	34.4	65.6	308	58.8	26.2	15

وفيما يخص السكان الراغبين بالانتقال من مستقراتهم في ريف ناحية النشوة فقد بلغ عددهم (107) سجلوا نسبة (34.4%) إذ سجلت أعلاها في مستقرات (الشاملي، مزارع البوبصيري، السويب) شكلت نسبة (100%، 75%، 50%) من أفراد العينة المشمولة بالدراسة، وسجلت أدنى النسب من الراغبين بالانتقال إلى مناطق أخرى في مستقرات (المفاتي، ابو غرب، النشوة) بنسبة (26.7%، 24%، 16.7%) وتعددت الاسباب وراء الرغبة في الانتقال والحراك السكني بالنسبة للمستقرات الريفية أعلاه إذ جاء في مقدمة الاسباب عدم توفر خدمات في مستقراتهم الريفية وخاصة الخدمات الصحية وكانت اجابة الأفراد الذين شملهم الاستبيان (63) شخصاً بنسبة (58.8%)، ومن الدوافع الأخرى التي كانت وراء رغبة السكان بالانتقال من مناطقهم هي مشكلة العمل إذ كانت اجابة (28) شخصاً من الأفراد المشمولين بالعينة بنسبة (26.2%) يرجحون اسباب انتقالهم إلى البحث عن فرص عمل في مناطق اخرى، أما النسبة المتبقية فأوضحوا سبب انتقالهم إلى المشكلات الاجتماعية بنسبة (15%) وبلغ عددهم (16) شخصاً، فضلاً عن ذلك أن العامل الاقتصادي المتمثل بارتفاع المستوى المعاشي والاقتصادي لبعض فئات السكان عاملا مهماً في تغيير السكن والانتقال إلى مناطق اخرى.

3- الهجرة الوافدة إلى المستقرات الريفية في القضاء:

لعبت الهجرة الوافدة إلى ريف القضاء للمدة (2003-2014) من مختلف مناطق البصرة ومنطقة الدراسة من ضمنها دورا كبيرا في تزايد أعداد سكان المستقرات الريفية، إذ تساهم الهجرة في التغير الديموغرافي للمناطق الطاردة والجاذبة على حد سواء إذ تعاني المناطق الطاردة من النقص الكبير للسكان بينما تعاني المناطق الجاذبة من الازدحام الشديد ومشكلات اجتماعية واقتصادية كبيرة وتحدث هذه الحركة ، بسبب رغبة الإنسان في الاستقرار والحصول على العمل، ونظرا لعدم توفر إحصائيات دقيقة عن أعداد الوافدين إلى ريف قضاء شط العرب، فقد اعتمدت الدراسة على نتائج استمارة الاستبيان إذ تبين أن الوافدين إلى منطقة الدراسة لديهم رغبة في الحصول على أماكن للسكن نظرا لارتفاع اسعار الأراضي في مركز القضاء وارتفاع أسعار الإيجارات سجلت نسبتهم (54,3%) [9] مما دفعهم ذلك على شراء أراضي زراعية وتحويلها إلى وحدات سكنية بالنسبة للسكان المشمولين بالعينة وجاء ريف مركز القضاء بالمرتبة الأولى إذ سجلت أعلى نسبة في مستقرات (الجزيرة الأولى، الجزيرة الثالثة، نهر حسن) وذلك بسبب قربها من المراكز الحضرية، لذلك يفضل السكان الوافدين بتغير مكان سكنهم شراء قطع أراضي قريبة من المركز لبناء وحدات سكنية جديدة إلا أن هذه الهجرة كانت لها اثاراً سلبية على الأراضي الزراعية إذ يعمل كل فلاح باقتطاع جزء من ارضه وبيعها كقطعة للسكن، وسجلت أدنى النسب في مستقرات (باب جليع، كتيبان، الزريجي، كوت الكوام)، ويعود ذلك إلى ملكية الأرض إذ لعب هذا العامل دورا في تباين الهجرة من مستقرة إلى أخرى في حين جاء ريف ناحية النشوة بالمرتبة الثانية بنسبة الوافدين اليها. إذ شهدت منطقة الدراسة عدداً كبيراً من السكان الوافدين اليها من مناطق قضاء البصرة كما شهدت المنطقة عدداً من النازحين من محافظات العراق.

3. خلاصة بأهم نتائج البحث:

أمكن من خلال دراسة النمو السكاني لريف قضاء شط العرب وتحليل متغيراته التوصل إلى جملة من النتائج أهمها:

1. أثبتت الدراسة من خلال دراسة النمو السكاني أن ريف قضاء شط العرب امتاز بالتذبذب في معدلات النمو ما بين ارتفاع وانخفاض بالمقارنة مع المحافظة والعراق للمدة (1977-2014).
2. أظهرت الدراسة ان المستقرات الريفية شهدت حراكاً سكنياً بعد احداث (2003) ناتج عن التحسن النسبي في المستوى الاقتصادي والمعاشي للسكان وارتفاع معدلات دخولهم الشهرية وبالتالي رغبتهم في البحث عن أماكن أخرى للسكن.
3. تعرضت منطقة الدراسة إلى زيادة في أعداد السكان نتيجة الهجرة الوافدة إليها من مختلف مناطق البصرة للمدة (2003- 2014) بسبب عملية تفتيت الأراضي الزراعية وبيعها وتحويلها إلى وحدات سكنية جديدة وكان لهذه الهجرة أثارا سلبية إذ تسببت في تناقص المساحات المزروعة وبالتالي عزوف الفلاحين عن ممارسة الزراعة.
4. أثبتت الدراسة حدوث هجرة معاكسة من المستقرات الريفية إلى المراكز الحضرية وقد تبين من خلال استمارة الاستبيان أن من دوافع هذه الهجرة هو نقص الخدمات ولاسيما التعليمية والصحية في مستقراتهم إذ سجلت نسبتهم (65,5%) في ريف المركز ونسبة (58,8%) في ريف النشوة، ومن دوافع هذه الهجرة ايضا عدم توفر فرص عمل إذ سجلت نسبتهم (21,5%) في ريف المركز ونسبة (26,2%) في ريف النشوة، اما العامل الاخر فتمثل بالمشكلات الاجتماعية الناتجة عن زيادة اعداد الأسر داخل الوحدة السكنية وقد سجلت نسبتهم (13%) في ريف المركز ونسبة (15%) في ريف النشوة.
5. كما بينت الدراسة أن قضاء شط العرب شهد هجرة أعداد من النازحين من مختلف محافظات العراق نتيجة الظروف التي يمر بها البلد
6. تباين الهجرة بين المستقرات الريفية إذ تزداد في المستقرات القريبة من المراكز الحضرية اكثر من المستقرات البعيدة.

يمكن الوصول إلى خلاصة مما سبق وهو ان منطقة الدراسة تعرضت إلى زحف عمراني حضري نتج عن تفتيت الأراضي الزراعية وبيعها لرخص اسعارها بالمقارنة مع مركز المدينة وتحويلها إلى وحدات سكنية جديدة، كذلك الانشطار العائلي له اثر في تحويل القضاء من منطقة زراعية اشتهرت بنخيلها على ضفاف شط العرب إلى منطقة سكنية فضلاً عن عامل الهجرة من باقي مناطق المحافظة التي لعبت دورا في زيادة اعداد سكانها.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا:-المراجع العربية:

1. نافع ناصر قصاب، ملامح جغرافية حول استيطان القبائل البدوية المتنقلة، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، المجلد الخامس، مطبعة أسعد، بغداد، 1969، ص288.
2. خليل إسماعيل محمد، الاستيطان الريفي في الجزيرة العربية، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، العدد (21)، لسنة 1987، ص197.
3. خليل إسماعيل محمد، أنماط الاستيطان الريفي في العراق، مطبعة الحوادث، جامعة بغداد، 1982، ص20.
4. فتحي محمد ابو عيانة، جغرافية السكان، ط5، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص127.
5. لطيف هاشم كزاز الطائي، خصائص السكان في محافظة واسط، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة البصرة، 1989، ص57.

6. عدنان عناد غياض العكيلي، التوزيع الجغرافي لسكان محافظة البصرة للفترة 1977-1997، أطروحة دكتوراه، ، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1997، ص50.
7. سميت ناحية عتبة (بالملغاة) نتيجة لظروف الحرب العراقية – الإيرانية مما أسفرت عن دمار بساتينها ورافق ذلك هجرة سكانها مدة الثمانينات.
8. محمد سمير حمد الجراح، التباين المكاني للتركيب الاجتماعي في مدينة البصرة، رسالة ماجستير، كلية التربية، 2009، ص47.
9. عبد علي الخفاف ومخور الريحاني، جغرافية السكان، مطبعة جامعة البصرة، 1986، ص152.
10. استمارة الاستبيان.

ثانيا:-المراجع الاجنبية:

11. Clarke, John, I, Population Geography, 2nd Edition-Oxford, New York, 1970, P138.

ثالثا:-المطبوعات والتقارير الرسمية:

12. مرئية فضائية للعراق من القمر (Land Sat 5) لسنة 2004.
13. الهيئة العامة للمساحة، خريطة محافظة البصرة الادارية، مقياس (1500000) لسنة 1997، بغداد.
14. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان للسنوات (1977، 1987، 1997).
15. .وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء (نتائج الحصر السكاني لسنة 2009).